

ما لا يتعلق من حروف الجر



This work is licensed under a
Creative Commons Attribution-
NonCommercial 4.0
International License.

د. مسلم مصطفى محاميد

طالب لنيل الدكتوراه في جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٦ يناير ٢٠٢٦ م

مواضع الاتفاق والاختلاف بين النحويين فيما طرح من آراء

حول قضايا تعلق حروف الجر أو عدمه.

الكلمات المفتاحية: حروف الجر، حروف الجر الزائدة، حروف

الجر الشبيهة بالزائدة، عدم التعلق،

Abstract

In this study, the researcher examines the issue of the (non-)governance of prepositions, drawing on classical grammatical sources and the views advanced by various Arab grammarians in this field. The research analyzes selected examples from the Holy Qur'an, Arabic poetry, and other linguistic data in order to elucidate this phenomenon.

The study concludes that prepositions may occur in their original (primary) function; in such cases, they exercise

الملخص

أتى الباحث في هذه الدراسة على ما لا يتعلق من حروف الجر، مستعيناً بما ورد في كتب النحو وما قال به النحويون المختلفون في هذا المجال. وقد تناول البحث نماذج من القرآن الكريم، والشعر، ونماذج لغوية أخرى لبيان هذه القضية.

وتوصل البحث إلى أنّ حروف الجر قد تأتي أصلية، وفي هذه الحالة تعمل عملها بما يليها من أسماء فتجرّها، ثمّ تكون معها شبه جملة متعلّقة بالعامل. وقد يأتي بعض هذه الحروف زائداً زيادة محضة؛ إذ يكون ذا وظيفة لتقوية المعنى أو تأكيده، وقد أتت الدراسة على الحروف التالية في حال استعمالها زائدة: الباء ومن واللام والكاف، وفي هذه الحالة لا يتعلق الجارّ ومجروره بالعامل.

وقد تأتي شبيهة بالزائدة بحيث لا تتعلق أيضاً، وقد تناولت الدراسة الحروف: ربّ ولعلّ ولولا، وحروف الاستثناء؛ عدا وخلا وحاشا في حال استعمالها حروفاً للجر. وقد بيّنت الدراسة

augmentative (quasi-pleonastic)
prepositions.

* المقدمة

تُعَدُّ حروف الجرّ ذات أهميّة بارزة في النحو العربيّ؛ إذ إنّ عملها يُفْضِي إلى إحدى حالات الإعراب الثّلاث للاسم، وهي حالة الجرّ. غير أنّ أهمّيّتها لا تقف عند حدود كونها حرفاً عاملاً توجب جرّ الاسم بعدها، بل تتجاوز ذلك إلى ما تمتلكه من ثراء دلاليّ، يُسهّم إسهاماً مباشراً في تحديد المعنى الكلّيّ للسياق اللّغويّ. فمعنى حرف الجرّ إذا اقترن بدلالة مجروره أحدث بنيةً معنويّةً مركّبةً، تتداخل في صياغتها ثلاثة مستويات: المعنى الأصليّ للسياق، والمعنى الخاصّ بحرف الجرّ ذاته، ثمّ المعنى النَّاشئ من اجتماعه بالاسم الذي يُجرّ به.

والجرّ حالة إعرابيّة تختصّ بالأسماء، وتتحقّق إمّا بالإضافة بين اسمين، أو بدخول حرف الجرّ على الاسم المجرور. وفي الحالين، إذا تكوّن التّركيب من ظرفٍ مُضَافٍ إلى اسم، أو حرف جرّ مع مجروره، فإنّ هذا البناء يُسمّى شبه جملة، ولا بدّ له . في الأصل من عامل يتعلّق به تقديراً أو لفظاً.

غير أنّ هذه الدّراسة لا تأتي على تحليل شبه الجملة بمعناها العامّ، ولا إلى استقصاء بنية الجارّ والمجرور في مطلق تركيباتها، بل سينصبّ جهد الباحث على بيان ما ينفكّ من حروف الجرّ ومجروراتها عن التّعلّق بالعوامل المختلفة؛ وذلك عبر تخصيص البحث لحروف الجرّ الزائدة، وما يُشابهها من الحروف التي تُعدّ شبيهةً بالزائدة. وسيُعنى البحث بالموازنة بينهما في أصل العمل والتّصرّف، وبيان ضرورتهما، وأنماط ورودهما في السياقات،

their syntactic operation on the nouns that follow, assigning them the genitive case and forming, together with them, a prepositional phrase that is syntactically related to the governing element. Some prepositions, however, may occur as purely augmentative (pleonastic), serving a semantic function of reinforcement or emphasis. In this respect, the study examines the following prepositions when used augmentatively: *bā'*, *min*, *lām*, and *kāf*. In such cases, the preposition and its object are not syntactically related to the governing element.

Prepositions may also occur in a quasi-augmentative function, likewise lacking syntactic attachment. The study addresses *rubb(a)*, *la'alla*, and *lawlā*, as well as the particles of exception—*'adā*, *khalā*, and *ḥāshā*—when they function as prepositions. The study further identifies areas of agreement and disagreement among grammarians with regard to the issue of whether prepositions are syntactically attached or unattached, as reflected in their respective grammatical positions.

Key words: (non-)governance, Prepositions, augmentative (pleonastic) prepositions, quasi-

وكشف ما تُحدثه هذه الظواهر من وقع نحويّ ودلاليّ في نسج الجملة العربيّة، بناءً ومعنى.

* منهج البحث

منهج البحث وصفيّ استقرائيّ تاريخيّ في كثير من تفاصيله؛ لاعتماده على بعض المصادر التحوّية الأمّ. وكذلك فقد عمد الباحث إلى المنهج المقارن؛ إذ تناول كثيرًا من القضايا المتعلقة بحروف الجرّ الزائدة، والشبيهة بالزائدة، عند التحوّين المختلفين، مبيّنًا اختلاف آرائهم.

* أهمية الدراسة

تبدّى أهمية هذه الدراسة في إيضاح أثر حروف الجرّ الزائدة، وما يُشأجها من الحروف الشبيهة بالزائدة، في بناء السياق اللغويّ ودلالته؛ إذ تكشف عن مواضع حضورها، وكيفية عملها، وما تُحدثه من تحوّل في المبنى التحوّويّ وتركيب الجملة، فضلًا عما تُسهّم به من توسيع لدائرة المعنى، أو تخصيصه، أو تقويته في المقام التركيبيّ.

* الدراسة

* في التعلّق وعدمه

الأصل في التركيب اللغويّ المكوّن من الظرف المضاف إليه مع مضافه، أو الجارّ والمجرور، أن يكون له متعلّق، "لا بُدّ من تعلّقهما بالفعل أو ما يشبهه أو ما أوّل بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه. . ." (ابن هشام ٥٦٦).

وبما أنّ هذا البحث ينفرد بحروف الجرّ، خاصّة الزائدة، والشبيهة بالزائدة؛ فإنّه لن يتناول الظرف وتعلّقه، ولن يتناول

تعلّق حروف الجرّ، إلّا في لمحة خاطفة يبيّن من خلالها تعلّق الجارّ والمجرور حين يكون الجارّ حرفًا أصليًا.

حروف الجرّ في اللّغة على ضرب ثلاثة: حروف أصليّة، وهي التي تتعلّق؛ وحروف زائدة زيادةً محضةً، وهي لا تتعلّق، وحروف شبيهة بالزائدة، وهي أيضًا لا تتعلّق.

والحروف الأصليّة تتعلّق بالفعل، أو ما يشبهه من مشتقات، أو ما أوّل به؛ كالجامد المتعلّق بمشتقّ، أو ما يشير إلى معناه، كالاسم المشتقّ الذي يعمل عمل الفعل أحيانًا (ابن هشام ٥٦٦؛ أحمد ١٥٥)؛ ولا تحتاج الحروف الزائدة، ولا الشبيهة بالزائدة إلى متعلّق، كما سنتناول في المبحثين اللاحقين.

* حروف الجرّ الزائدة زيادةً محضةً

الحروف الزائدة زيادةً محضة هي الباء، ومن، واللام، والكاف (زين العابدين ٤). وسوف نقف، فيما سيأتي، على خصائصها وأحكامها، معتمدين على الشواهد التي تبيّن هذه الخصائص والأحكام: -

أولاً - الباء

لا تتعلّق الباء، إذا جاءت في الكلام زائدة (ابن هشام ٥٧٥)، أي؛ أن تأتي في الكلام ولا تُحدث فيه معنى، بل تكون لتوكيد معنى الكلام، وتقوية المعنى القائم بحسب السياق (حسن ٢:٤٦١)، فبعض حروف الجرّ قد تأتي زائدة لا تتعلّق إذا وقعت في ستّ حالات^٢؛ منها أن تأتي لتقوية المعنى؛ لأنّ الأصل في الفعل أن يتعلّق به الجارّ والمجرور بفعل الارتباط المعنويّ بين الفعل وشبه الجملة، غير أنّ بعض الحالات لا تقبل هذا التعلّق،

^٢ الحالة الأولى هي حالة حروف الجرّ الزائدة زيادةً محضةً، وهي التي سنتناولها في هذا المبحث. أمّا بقية الحالات، فهي ما سوف نناقشها في المبحث الثالث على أنّها حروف شبيهة بالزائدة.

^١ يعني الظرف، والجارّ والمجرور.

وذلك لأنَّ بعض الأفعال قد تُبدي قُصورًا عن الوصول إلى الأسماء، فتعينها في ذلك حروف الجرِّ الزائدة؛ تقويةً للمعنى (ابن هشام ٥٧٥).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا﴾ [سورة الإسراء: ٩٦]. يرى كثير ممن أعرَبوا القرآن الكريم وتطرقوا إلى لغته، أنَّ الباء هي حرف جرِّ زائد في سياق هذه الآية الكريمة، على أنَّ "بالله" تعني "الله" في موضع الفاعل. ذكر ذلك الزجاج: "قالوا للنبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - من يشهد لك بأنك رسول الله، فقال: الله يشهد لي. و(كفى بالله شهيداً) في موضع رفع، والمعنى كفى الله شهيداً (الزجاج ٣: ٢٦١). ويرى محمود صافي أنَّ لفظ الجلالة في شبه الجملة "بالله" مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنَّه فاعل كفى (صافي ٨: ١١٧). وورد عند دعاس وحميدان أنَّ الباء زائدة ولفظ الجلالة فاعل (دعاس وحميدان والقاسم ٢: ٢٠٤)، وعند درويش، فإنَّ الباء حرف جرِّ زائد، ولفظ الجلالة مجرور لفظاً مرفوع محلاً، وهو فاعل الفعل كفى محلاً (درويش ٥: ٥٠٥). ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَدْكُورًا يَغْمَتُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾ [سورة فاطر: ٣]، فشبه الجملة "من خالق" زيد فيها حرف الجرِّ، وإعراب "خالق" مجرور محلاً، مرفوع على أنَّه مبتدأ (العكبري ٢: ١٠٧٣؛ دعاس وحميدان والقاسم ٣: ٧٦؛ درويش ٨: ١٢١).

ويرى ابن هشام عدم صحَّة رأي الحوفي، أنَّ هنالك تعلُّقاً في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾ [سورة

التين: ٨]، ويرى ذلك وهماً، إذ يقارن ابن هشام بين الباء وبين اللام، ويميز تعلُّق اللام، بخلاف الباء. وورد عند ابن هشام في هذا السياق: "وقول الحوفي إنَّ الباء في ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾ متعلِّقة وهم" (ابن هشام ٥٧٥-٥٧٦). وهو يعني بذلك أنَّ الحوفي لا يرى الباء زائدة في هذا الموضع؛ بل أصلية متعلِّقة.

وجرَّ الاسم بالباء الزائدة يكون في عدد من المواضع التي تختلف أحوال تقدير إعراب الاسم المجرور لفظاً بعدها؛ وهي المواضع الستة التالية: -
١- **الفاعل**: تُزاد الباء الجارة لاسم يقدر فاعلاً (المراي ٤٨) على ثلاثة أوجه وهي: -

الأوَّل - أن تكون لازمة الزيادة: وذلك في صيغة "أفعل" في التعجُّب؛ وهذا ما قال به سيبويه والتحويون البصريون عامة، وهي كذلك لازمة، على مذهب من جعلها زائدة مع المفعول (المراي ٤٨). وهذه الصيغة هي صيغة من صيغ التعجُّب؛ وهي صيغة "أفعل به". وإعراب شبه الجملة: "به" في هذه الصيغة يكون عند الأعم الأغلب فاعلاً؛ غير أنَّ هنالك من يراه مختلفاً؛ ومجمل الآراء التحويية حوله هي كما يلي: "... وأفعل به: و (به) فاعل، و(أفعل) أصله خبر عند سيبويه، ولا ضمير في (أفعل)، وأمر عند الأخفش، والباء للتعدية، أو زائدة ففيه ضمير" (ابن الحاجب ٤٩).

وأحد شواهد هذه الصيغة هو ما جاء في الآية الكريمة: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونََنَا لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة مريم: ٣٨]. جاء إعراب صيغة التعجُّب

٤ بما أنَّها زائدة، فالمجرور مجرور لفظاً، لكنَّه يُعرب محلاً بحسب موقعه الإعرابي.

٢ سنأتي لاحقاً على تفصيل اللام.

في هذه الآية، على النحو الآتي: "أَسْمِعْ: فعل ماضٍ أتى على صيغة الأمر؛ أو مبني على الفتح المقدر على الآخر الساكن. والباء حرف جرّ، زيدت في الفاعل الذي أتى ضمير نصب أو جرّ لمناسبة الباء" (درويش ١٠٣: ٦-١٠٤). وكذلك؛ "أَسْمِعْ" فعل ماضٍ جامد لإنشاء التعجب مبني على الفتح المقدر لجيئه على صورة الأمر. (الباء) حرف جرّ زائد. و (هم) ضمير، محلّه القريب الجرّ بالباء الزائدة، ومحلّه البعيد الرفع على أنه فاعل أسمع. (أبصر) مثل أسمع، والفاعل مقدر؛ أي أبصر بهم" (صافي ١٦: ٢٩٩).

الثاني - الجائزة في الاختيار وتأني في فاعل "كفى" بمعنى حسب: نحو: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾. قال أبو جعفر بن الزبير: إذا كان بمعنى وقى لم نزد الباء في فاعله، نحو ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيمًا﴾ [سورة الأحزاب: ٢٥]. وأجاز ابن السراج في ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾ وجهاً آخر، وهو أن يكون فاعله ضميراً للمصدر المفهوم من كفى؛ أي: كفى هو، أي: الاكتفاء. ذلك يعني أنّ الباء حسب ذلك ليس لها في اللفظ ما تتعلّق به إلا الضمير، والمصدر لا يعمل في حالة الإضمار. وذهب بعض التحوّيين إلى جواز إعماله في حالة الإضمار، وهم الكوفيون. أمّا ابن جنيّ والرمانيّ، فأجازا إعماله في المجرور (المرادي ٤٩-٥٠).

الثالث - الواردة في الاضطرار في أبيات محفوظة: وهي خاصّة بأبيات معيّنة، محفوظة عند العرب؛ استعملت فيها هذه الصيغة من باب الضرورة الشعريّة، ومنها: -

منها قول الشاعر (المرادي ٥٠):

لم يأتيك، والأنباء تنمي ... بما لاقت لبون، بني زياد

وقول آخر (المرادي ٥٠):

ألا هل أتاها، والحوادث حمة ... بأن امرأ القيس بن تملك يبقرا

وقول آخر (المرادي ٥١):

مهما لي: الليلة، مهما ليه ... أودى بنعلي، وسرياليه

٢- المفعول: زيادة الباء مع المفعول غير مقيسة على كثرتها (المرادي ٥١)؛ نحو: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة البقرة: ١٩٥].

يقول الزمخشري في تفسير هذه الآية: "الباء في بَأَيْدِيكُمْ مزيدة مثلها في أعطى بيده للمنقاد. والمعنى: ولا تقبضوا التهلكة أيديكم، أي لا تجعلوها آخذة بأيديكم مالكة لكم. وقيل (بَأَيْدِيكُمْ) بأنفسكم: وقيل تقديره: ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم، كما يقال: أهلك فلان نفسه بيده، إذا تسبّب لهلاكها. والمعنى: التّهي عن ترك الإنفاق في سبيل الله لأنه سبب الهلاك، أو عن الإسراف في التّفقة حتّى يفقر نفسه ويضيع عياله. أو عن الاستقتال والإخطار بالنفس، أو عن ترك الغزو الذي هو تقوية للعدوّ" (الزمخشري ٢٣٧: ١).

وكذلك: ﴿وَهَزَىٰ إِلَيْكَ يَجِدُكَ النَّخْلَةَ تَسْقِطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِينًا﴾ [سورة مريم: ٢٥]، يقول الأخفش: "... ﴿وَهَزَىٰ إِلَيْكَ يَجِدُكَ النَّخْلَةَ﴾ لأنّ الباء تزداد في كثير من الكلام نحو قوله ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ وَصَبِغٍ لِلثَّكَلَيْنِ﴾ [سورة المؤمنون: ٢٠]. أي؛ تُنبِتُ الذّهن. وقال الشاعر (الأخفش ٢: ٤٣٨):

يوادٍ يمانٍ يُنبِتُ البِتْدَرَ صَدْرُهُ * وَأَسْفَلُهُ بِالْمَرْخِ والشَّبَهَانِ

يقول: "وَأَسْفَلُهُ يُنْبِتُ الْمَرْحَ وَالشَّبَّهَانَ" ومثله: "رُؤُوسُكَ بِقُلَانَةٍ" يريدون: "رُؤُوسُكَهَا" ويجوز أن يكون على معنى "هَزِي رُطْبًا يَجْدَع النَّخْلَةَ" (الاحفش ٢: ٤٣٨).

أما المبرِّد فيذهب مذهبًا آخر: "جواز انتصابه بهزّي وليس بذاك. والباء في يَجْدَع النَّخْلَةَ صلة للتأكيد، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ أو على معنى: افعلي الهزّ به" (الزمخشري ١٣: ٣).

وكذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُدْهِبَنَّ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُ﴾ هذه الهاء لمحمد - صلى الله عليه وسلم - أي: من كان يظن أن لن ينصر الله محمدًا - صلى الله عليه وسلم - حتى يظهره على الدين كله فليمت بغیظه، وهو تفسير قوله: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾. فالسبب هو الحبل، والسماة هي السقف؛ أي فليشدّد حبلًا في سَفْفِهِ. (ثم لِيَقْطَعْ)؛ أي، "ليمدّ هذا الحبل حتى ينقطع فيموت محتنقًا" (الزجاج ٤١٧: ٣). أو ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَا لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ يَظْلَمُ نَفْسَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [سورة الحج: ٢٥]. يقول الأحفش: "وقال ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ﴾ معناه: ومن يُرِدْ الْحَادًا. وزاد الباء كما تزداد في قوله ﴿تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ﴾" (الاحفش ٤٥١: ٢).

وكذلك، زيادتها في مفعول ذي مفعولين (المرادي ٥١)، كقول حسان (حسان ٢١٣):

تَبَلَّتْ فُؤَادَكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةً ... تَسْقِي الصُّجَيْعَ بِنَارِ بَسَامِ

٣- المبتدأ: نحو، بحسبك زيد. كقول الزمخشري وغيره. وكذلك ابن مالك بقوله: بحسبك حديث. وقال في بحسبك زيد: الأجود أن يكون زيد مبتدأ، وبحسبك خبر مقدم. فإنَّ حسبًا من الأسماء التي لا تعرفها الإضافة. وقال ابن يعيش: إنَّه لا يعرف مبتدأ دخل عليه حرف الجرّ في الإيجاب غير هذا الحرف. وقيل: إنَّ بعض المتأخرين جعلوا الباء في قولهم: "كيف بك"، "وكيف بنا"، زائدة مع المبتدأ، والأصل: "كيف أنت"، "وكيف نحن" (المرادي ٥٣).

٤- الخبر: وزيادتها في الخبر ضربان: مقيسة، وغير مقيسة. فالمقيسة في خبر "ليس" وفي خبر أختها "ما"؛ نحو: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَعُجُوفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [سورة الزمر: ٣٦]. أو ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [سورة فصلت: ٤٦]. واختلفت في زيادتها بعد ما التميمية (المرادي ٥٣-٥٤).

٥- النقس والعين في باب التوكيد: يقال: جاء زيد بنفسه، وبعينه. والأصل: جاء زيد نفسه وعينه (المرادي ٥٥).

٦- الحال المنفية: لأنها شبيهة بالخبر. ذكر هذا ابن مالك (المرادي ٥٥-٥٦). ، واستدلّ بقول الشاعر (ابن عادل ١٢٣: ١):

فَمَا رَجَعَتْ بِحَائِيَةِ رِكَابٍ ... حَكِيمٌ بِنُ الْمُسَيْبِ مُنْتَهَاهَا

وقول الآخر (ابن مالك ٣٢٢: ٢):

كائن دُعيت إلى بأساءٍ داهيةٍ ... فما انبعثت بمزءود ولا وكل
واعترض بعضهم بأنه لا حجّة في البيتين، لجواز كون الباء فيهما باء الحال، ومعناها: الأول: فما رجعت خائبة؛ والثاني: فما

انبعثت بشخص مزوود. يعني بذلك نفسه، ويكون من باب التجرید (المرادي ٥٦).

ثانيًا - من

من الزائدة حالتان: الأولى، كون دخولها في الكلام كخروجها. وتُدعى في هذه الحالة زائدة لتوكيد الاستغراق؛ فهي تدخل على الأسماء الموضوعة للعموم. وهذه الأسماء هي كل نكرة مختصة بالتفي؛ نحو: "ما قام من أحد"؛ ففي هذه الجملة، زيدت "من"، وجاءت لمجرد التوكيد، لأن معنى السياقين: "ما قام من أحد" و "ما قام أحد" هو معني واحد لا اختلاف فيه (المرادي ٣١٦).
وأما الثانية، فهي أن تأتي زائدة لتنفيذ التنصيص على العموم (المرادي ٣١٦). وتسمى الزائدة لاستغراق الجنس (المرادي ٣١٦)؛ فهي تدخل على نكرة لا تختص بالتفي؛ نحو: "ما في الدار من رجل". في هذا المعنى، هي تنفيذ التنصيص على العموم؛ لأن معنى "ما في الدار رجل" يحتمل نفي الجنس على سبيل العموم، ويحتمل نفي واحد من هذا الجنس، دون ما فوق الواحد. لذلك، جاز أن يقال: "ما قام رجل بل رجلان". وحين دخلت من، صار نصًّا في العموم ولم يعد فيه احتمال؛ فهي في نحو: "ما جاءني من رجل"؛ أي أمَّا زائدة كزيادتها على نحو: "ما جاءني من أحد". لأن القول: "ما جاءني من رجل"، أدخلت فيه "من" على النكرة، عند إرادة الاستغراق، فصار "رجل" يقصد به الاستغراق مثل "أحد" (المرادي ٣١٦-٣١٧).

وقف سيبويه وجمهور التحويين البصريين على "من" الزائدة؛ فاشتروا شرطين لزيادة "من": الأول: أن يكون ما قبلها غير موجب. ومعنى غير الموجب، التفي؛ نحو: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا

نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [سورة الأعراف: ٥٩].
والتهي؛ نحو: "لا يقيم من أحد". والاستفهام؛ نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾ [فاطر: ٣]. أما الثاني؛ فهو أن يكون مجرورها نكرة (المرادي ٣١٨).

أما الكوفيين فرأوا أن الباء تُزاد بشرط واحد؛ وهو أن يكون مجرورها نكرة (المرادي ٣١٨). ويرى المرادي، أن هذا ليس رأي الكوفيين جميعهم؛ لأن الكسائي وهشامًا، لم يشترطا في زيادتها شيئًا. وهذا أيضًا هو رأي الأخفش، وقد تبناه ابن مالك. قال ابن مالك إنها تُزاد لثبوت السماع بذلك، نظمًا ونثرًا. فمما جاء من التثنية، قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّىٰ أَنَّهُمْ نَصَرْنَا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ﴾ [سورة الأنعام: ٣٤]. وقوله: ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتَّكِنِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [سورة الكهف: ٣١]. وقوله: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [سورة البقرة: ٢٧١]. وقوله: ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِئُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [سورة الأحقاف: ٣١].

أما في النظم، فقد جاء في قول عمر بن أبي ربيعة (السيوطي) شرح شواهد المغني (٧٣٨: ٢):
وينمي لها حبها عندنا فما قال من كاشح لم يضر

قال ابن يعيش: "... وقد اشترط سيبويه لزيادتها ثلاثة شرائط (أحدها) أن تكون مع النكرة (والثاني) أن تكون عامة (والثالث) أن تكون في غير الواجب" (ابن يعيش ١٢: ٨-١٣).

في جميع ما ذكر من آراء، وشواهد، وأبواب؛ تأتي حروف الجرّ الزائدة من حيث تطبيقها الإعرابيّ زائدة، لا تحمل أيّ إضافة إلى دلالة الجملة ومعنى الكلام؛ فوجودها مثل عدمه دلالة، ودخولها كخروجها؛ أما وظيفتها؛ فتوكيدية، تعمل على توكيد المعنى الموجود أصلاً في السياق، وهذا هو المعنى الحقيقيّ لحروف الجرّ الزائدة.

ثالثاً - اللّام (لام التّقوية واللام الزّائدة)

قد تقع لام الجرّ للتّقوية^٥؛ أو زائدة. فأما إن كانت للتّقوية، فإنّ فيها قولين؛ أحدهما: أنّها متعلّقة، والآخر: أنّها زائدة غير متعلّقة. أمّا إذا وقعت زائدة، فحكمها كالحرف الزّائد؛ ليس لها من متعلّق.

"يصحّ في اللّام المقوية أن يُقال إنّها متعلّقة بالعامِل المقويّ نحو ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ و﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ و﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾؛ لأنّ التّحقيق أنّها ليست زائدة محضّة لما تخيل في العامِل من الضّعف الذي نزله منزلة الفاصِر ولا معدية محضّة لا طراد صِحّة إسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين" (ابن هشام ٥٧٦).

ذلك يعني، أنّ لام التّقوية، إن دخلت، فإنّها تُعَبَّرُ إن شئنا زائدة غير متعلّقة؛ أو جارة متعلّقة. وتكون مقوية، إذا قُصِرَ عامل عن عمله لضعف التأخير أو لكونه فرعاً في العمل، كالاسم المشتقّ مثلاً:

"ومنها اللّام المُسمّاة لام التّقوية وهي المزيدة لتقوية عامل ضعف إمّا بتأخره نحو ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَهْتَبُونَ﴾ ونحو ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ أو بكونه فرعاً في العمل نحو ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ ﴿نَزَاعَةً لِلشُّوَى﴾" (ابن هشام ٥٧٦).

فقوله: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾، يمكن حمل اللّام فيه على أنّها مقوية للمشتقّ الذي لم يصل إلى منزلة الفعل قوّة، فاحتاج إلى ما يقويه في بناء دلالة المعنى السياقيّ، فأصبحت الجملة كأنّها: "مُصَدِّقًا الَّذِي (ما) مَعَهُمْ". وكذلك، في قوله: ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾؛ أي: "فَعَالٌ الَّذِي (ما) يُرِيدُ"؛ فقد قوت اللّام الاسم المشتقّ في قصوره عن دور الفعل. وكذلك الأمر في قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾؛ فاحتاج الفعل المتأخّر إلى هذه اللّام لتقويه ضعفه بسبب تأخيره عن مفعوله؛ فتقدير الكلام: "إِنْ كُنْتُمْ تَعْبُرُونَ الرُّؤْيَا"، ولا يجوز القول هنا: "إِنْ كُنْتُمْ تَعْبُرُونَ لِلرُّؤْيَا" بالمعنى الدلاليّ لسياق الآية الكريمة.

أمّا اللّام الزّائدة؛ فلا تحمل سوى وجه واحد، وهو أنّها لا تتعلّق؛ نحو قول الشاعر (البغدادي ١٧٠: ٦):

وَنَارٍ قَدْ حَضَّاتُهَا بِلَيْلٍ^٦ بَدَارٍ لَا أُرِيدُ بِهَا مَقَامًا

هذه اللّام في "حَضَّاتُهَا" وتعني أشعلتها (ابن منظور ٥٦: ١)، هي لام زائدة، لا تحمل أن تكون لاماً مقوية؛ لأنّها لم تساعد عاملاً قصر عن ضعف التأخير أو ضعف كونه فرعاً. لذلك، فإنّ إعراب "ونارٍ" لا يستقيم أن يكون مفعولاً مقدّماً؛ بل هو مبتدأ. فلو كان سياق البيت: ونار لها حضّات، لكان من الممكن حمل إعراب "نار" على أنّها مفعول به مقدّم.

^٦ وفي رواية أخرى: ونارٍ قد حضّات بُعِيدَ وهنّ؛ أي بعد انتصاف الليل بقليل. البغدادي، ١٧١: ٦.

^٥ وقد تقع لوظائف أخرى ليس من مقاصد هذه الدراسة.

رابعاً - الكاف

(٣:٧١). وعلى هذا الأساس، يكون معنى الآية: ليس مثله شيء.

وأما المعنوي؛ فإنه بمفهوم ما قالته العرب: مثلك لا يفعل كذا؛ فقد انتفى عندهم الفعل عن مثله، وهم يريدون نفيه عن ذاته، بقصد المبالغة؛ فكانت الكناية هي الأسلوب الأنسب لذلك، فإن نفي الفعل عمن هو على أخصّ أوصافه؛ فذلك يعني نفي الصفة عنه (المرادي ٨٨).

قال الزمخشري: "إذا علم أنه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله: ليس كالله شيء، وبين قوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها" (الزمخشري ٢١٣:٢). ثم إن من وجوه زيادتها في هذا الباب؛ أي حسن يكون دخولها كخروجها؛ قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ، كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾ [سورة الواقعة: ٢٢-٢٣]. والفرق بين قوله تعالى: ﴿كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾ وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، هو في أنّ التوكيد بنفي التشبيه، هو أوكد ما يمكن أن يكون (المرادي ٨٨). فتشبيه الشيء بشيء آخر، يجعل من الصفات ما هو مشترك، وهذا يؤكد التشابه إلى حد ما؛ أما نفي الشبه أو وجود الشبيه؛ فهذا تخصيص مؤكّد لاختصاص الاسم بالصفات. فسياق ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، إنّما يخصّص صفات الله عزّ وجلّ وحده، وينفيها عن غيره؛ وهذا هو أوكد التوكيد.

الموضع الثاني - أن تأتي زائدة كناية عن العدد: وهذا في القول: "له عليّ كذا وكذا ديناراً". "ذا" هنا اسم إشارة في أصلها؛ غير أنّها ركّبت مع الكاف الزائدة، فأصبح التركيب المكوّن من الكلمتين كناية عن العدد (سيبويه ١٧٠:٢؛ ابن السراج ٣٢٠:١؛ ابن هشام ٢٤٨).

تأتي "كاف" التشبيه جارة وزائدة، في ثلاثة مواضع. وهي - كغيرها من حروف الجرّ الزائدة - إنّما تأتي لتوكيد معنى السّياق (السيوطي همع الهوامع ٤٤٨:٢). وفي الأصل؛ لا تجرّ "الكاف" إلا الظاهر؛ فقد استغنوا عن كي وكه، بمثلي ومثله (البغدادي ١٩٥:١٠). وقد تجرّ المضمر عند الضّرورة؛ كما جاء في قول رؤبة (سيبويه ٣٨٤:٢؛ ابن السراج ١٢٣:٢؛ السيوطي همع الهوامع ٤٤٨:٢؛ النجار ٢٦٨:٢):

"فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا جَلِيلًا كَهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا"

* مواضع زيادة الكاف

الموضع الأوّل - حين يكون دخولها كخروجها: نحو قوله تعالى: ﴿فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى: ١١]. فالكاف هنا زائدة، عند الأعمّ الأغلب من العلماء؛ لأنّ المعنى: ليس مثله شيء؛ وإذا جعلت أصلية غير زائدة، لأفضى ذلك إلى المحال؛ إذ يصبح معنى الكلام: ليس مثل مثله شيء؛ وهذا يناقض المعنى المراد من الآية. وزيادة الكاف في كلام العرب فاشية كثيرة. يقول الفراء: قيل لبعضهم: كيف تصنعون الأقط، فقال: كهين؛ فزاد الكاف (المرادي ٨٧؛ الفراء ٤٦٦:١).

وزيادة الكاف في هذه الآية؛ إنّما تفيد في وجهين: لفظي، ومعنوي؛ أما اللفظي؛ فهو أنّ زيادة الحروف في الكلام تفيد ما يفيد التوكيد اللفظي. في هذا السّياق، قال ابن جني: "كلّ حرف زيد في كلام العرب؛ فهو قائم مقام إعادة الجملة مرّة أخرى" (المرادي ٨٧؛ السيوطي الإتقان ٢٢٠:٣؛ الزركشي

الموضع الثالث - أن تأتي زائدة في كآين: يقال: ﴿فَكَأَيْنَ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فِيهَا خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَبْرُؤُا مُعَظَّلَةً وَقَصُرَ مَشِيدٌ﴾ [سورة الحج: ٤٥]. وهذه الكلمة مركبة من "كاف التشبيه الزائدة"، مضافةً إلى "آي" الاستفهامية. هذا التركيب، لجعل بمنزلة "كم" (سيبويه ١٧٠:٢؛ الأنباري ١:٢٤٣).

الموضع الرابع - أن تأتي زائدة بالتكرار: كقول خِطام الجاشعِي: "وصالياتٍ ككَمَا يُؤْتَفَيْنُ" (الأصبهاني ١٥:١؛ العسكري ٤٣١:١؛ ابن عادل ١٧٣:١٧). قال أبو العباس: "فدخلت الكاف على الكاف كما تدخل على مثل في قوله عز وجل ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾" (المبرد ٤٠:٤).

* خلاصة القول في حروف الجر الزائدة

في جميع ما ذكر من آراء، وشواهد، وأبواب؛ تأتي حروف الجر الزائدة من حيث تطبيقها الإعرابي زائدة، لا تحمل أي إضافة إلى دلالة الجملة ومعنى الكلام؛ فوجودها مثل عدمه دلالةً، ودخولها كخروجها؛ أما وظيفتها؛ فتوكيدية، تعمل على توكيد المعنى الموجود أصلاً في السياق، وهذا هو المعنى الحقيقي لحروف الجر الزائدة.

ولقد رأينا، أن هذه الحروف - في كل ما عرض من أمثلة وشواهد، وآراء؛ سواء اختلفت، وسواء اختلفت -، أنها لم تحمل أي معنى جديد يُضاف إلى المعنى السياقي الأصلي؛ لذلك، فهي توكيدية الوظيفة كما ذكرنا؛ ولذلك، فهي لا تتعلق، هي ومجورها بالعامل.

أما من حيث الوظيفة النحوية لمجورها، فقد جرت الأسماء التي سبقت بهذه الحروف؛ لكن لفظاً فقط؛ إذ إن حمل الجر على معنى ما في سياقات هذه الحروف، لا يمكن التعليل

عليه إعرابياً؛ فهي مجرورة جرّاً لفظياً؛ أما من حيث إعرابها - وهو أساس دلالتها - إعرابها محلي، يُقدّر بحسب السياق الذي وقعت فيه.

* الحروف الشبيهة بالزائدة

وهي، "لعل"، "لولا"، "رب"، "حروف الاستثناء الحافظة: خلا، عدا، حاشا" (زين العابدين ٤):

أولاً - لعل

بالإضافة إلى كونها حرفاً مشتبهاً بالفعل، ناسخاً، من أخوات إن، يعمل عملها في المبتدأ والخبر (الفراهيدي ٦١)؛ فإنها تُعدّ - في لغة عقيل - بمنزلة حرف جرّ شبيه بالزائد؛ فمجورها في منزلة الرفع على الابتداء، لأن ما بعدها مرفوع على الخبرية.

يقول الشاعر (ابن هشام أوضح المسالك ٦:٣):

لَعَلَّ اللهُ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيحُ

هذا البيت هو شاهد من النظم، يبيّن أن "لعل" قد تكون حرف جرّ شبيه بالزائد، لكونها تجرّ الاسم الذي بعدها لفظاً، وترفعه محلاً على أنه مبتدأ (ابن هشام مغني اللبيب ٥٧٦).

وقال آخر (الأخفش ١٣١:١):

"لَعَلَّ اللهُ يُمَكِّنُنِي عَلَيْهَا جِهَارًا مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أَسِيدٍ"

وقال آخر (ابن هشام، مغني اللبيب: ٥٧٦):

لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ

قَرِيبٌ^٧

ويجوز ذكر لعلّ الجارة على أربع لغات: "لَعَلَّ وَعَلَّ"،
وَلَعَلَّ وَعَلَّ؛ فقد ذكرها التَّحْوِيَّونَ على هذه الأوجه الأربعة
(المرادي ٥٨٦؛ ابن مالك شرح تسهيل الفوائد ٢:٣٩).
وهنالك مَنْ يرى من التَّحْوِيَّينَ أَنَّ اللَّامَ فِي لَعَلَّ زائِدةٌ للتَّوَكِيدِ،
غير أنَّ سيبويه لا يرى ذلك.

يقول القيسي: "واللّام عند بعض التَّحْوِيَّينَ زائِدةٌ مَوْكَّدةٌ،
وسيبويه يجعلها حرفًا واحدًا غير مزيد، وحكى أبو زيد: أنَّ لغة
عقيل، "لَعَلَّ زَيْدٍ مَنْطِقٌ"، بكسر اللّام الأخيرة، وجرّ "زيد".
قال كعب بن سعد الغنوي:

فقلّت ادغُ أخرى وارفَعِ الصَّوْتِ ثَانِيًا^٨ ... لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ
قَرِيبٌ

وقال أبو الحسن الأَخْفَشُ: ذكر أبو عبيدة أنه سمع "لَعَلَّ"
مفتوحة، في لغة من يجريها في قول الشاعر:

لَعَلَّ اللهُ يَمَكْنِي عَلَيْهَا ... جَهَارًا مِنْ زَهِيرٍ أَوْ أُسَيْدٍ (القيسي
١:١٤٧)

لَعَلَّ هنا لم تدخل لتوصيل عامل؛ "بل لتفيد معنى
التَّوَقُّعِ، كما أنَّ لَيْتَ تدخل لتفِيد التَّمَنِّيَّ. فقد جرّت عقيل بلعلّ
لأنّها تختصّ بالأسماء؛ والأسماء خاضعة لحكم الجرّ: "نَمَّ إِتْمُ"
جرّوا بها منبهة على أنَّ الأَصْلَ فِي الحُرُوفِ المَخْتَصَّةِ بِالِاسْمِ أَنَّ
تَعْمَلُ الإِعْرَابَ المُخْتَصَّ بِهِ كحروف الجرّ" (ابن هشام مغني
اللبيب ٥٧٦).

ثانيًا - لولا

وقف سيبويه على استعمالات "لولا"، فقال إنّها من
حروف الجرّ؛ لكنّها لا تجرّ إلّا المضمّر: "ذلك لولاك ولولاي،
إذا أضمرت الاسم فيه جرّ، وإذا أظهرت رُفِعَ (سيبويه
٢:٢٧٣). ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت لولا
أنت، كما قال سبحانه: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِحَدَا
الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ
رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ
اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سورة سبأ: ٣١]؛ ولكنهم
جعلوه مضمّرًا مجرورًا" (سيبويه ٢:٢٧٣).

لا تأتي لولا الجارة إلّا مع الضمير المتصل، ولا تأتي مع
الضمير المنفصل؛ فلو أتت مع الضمير المنفصل، لعملت عمل
لولا الشرطيّة، التي تفيد امتناعًا لوجود. فأنتم في الآية، مبتدأ
لخبر محذوف وجوبًا (درويش ٨:٩٥).

ثالثًا - رُبّ

حرف جر، عند البصريين. والدليل على حرفيّتها أنّها
مساوية للحرف، في الدلالة على معنًى يا يفهم جنسه بلفظها،
بخلاف أسماء الاستفهام والشرط، التي تدلّ على معنًى في مسنًى
يفهم جنسه بلفظها (المرادي ٤٣٨).

ورأى الكوفيون، والأخفش أنّها اسم يُحكّم على
موضعه بالإعراب. ووافق هذا الرّأي ابن الطراوة (المرادي ٤٣٩).
ومّا يدلّ على حرفيّتها أنّها مبنية؛ ولو كانت اسمًا لكان حَقّها
أن تكون معرفة.

^٨ في بعض الروايات الأخرى "جهرّة" بدل "ثانيًا".
^٩ أي: عُقِيل.

^٧ البيت كاملاً: فقلّت ادغُ أخرى وارفَعِ الصَّوْتِ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ.

واختلف النَّحَوِيُّونَ، في معنى رَبِّ، وجاءت في هذا أقوال كثيرة: الأوَّل: أنَّها للتَّقْلِيلِ. وهو مذهب أكثر النَّحَوِيِّينَ؛ وعلى رأسهم سيبويه؛ والثَّاني: أنَّها للتَّكْثِيرِ. وتعدَّدت آراء كثيرة حول معناها، إذ اختلف فيها النَّحَوِيُّونَ، وذهبوا إلى شرح هذه المعاني (ابن الصَّائغ ١: ٢٦٥)؛ لكنَّ الرَّاجِحَ أنَّها للتَّقْلِيلِ بحسب أكثر النَّحَوِيِّينَ^{١٠}.

وهناك مسائل مهمَّة في "رَبِّ"، نجملها بالآتي: -

١- لرب لغات؛ هي سبع عشرة لغة: "واعلم أنَّ ربَّ فيه لغات وله أحكام؛ وخصائص ينفرد بها عن سائر حروف الجرِّ. ولا بدَّ من ذكر ذلك، على وجه الإيجاز، ولغات ربَّ سبع عشرة لغة. وهي: رب بضم الراء، وفتحها، كلاهما مع تخفيف الباء، وتشديدها مفتوحة؛ فهذه أربع. وربت بالأوجه الأربعة مع تاء التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ وربت بالأوجه الأربعة، مع تاء التَّأْنِيثِ المتحرِّكة. ورب بضمِّ الراء، وفتحها، مع إسكان الباء. ورب بضمِّ الراء والباء معاً، مشدَّدة، ومخفَّفة، وربتا" (المراي، ٤٤٧-٤٤٨).

٢- مجرور "رَبِّ" قسمان: إمَّا ظاهر، وإمَّا مضمَر. أمَّا الظَّاهر فلا يكون إلَّا نكرة، لأنَّ التَّقْلِيلِ والتَّكْثِيرِ لا يكون في المعرفة. وأجاز بعض النَّحَوِيِّينَ أن تجرَّ المعرَّف بأل (المراي ٤٤٨). وقد يأتي معطوفاً على مجرورها مضاف إلى ضميره، نحو: ربَّ رجل وأخيه. وإمَّا اغتفر ذلك في المعطوف لأنَّها لم تباشره. قيل: وشرط ذلك أن يكون العطف بالواو. وقال الأصمعي: رب أبيه ورب أخيه، على نيَّة الانفصال. وهو نادر (المراي ٤٤٩).

والمضمَر يجب أن يكون مبهمًا مفسِّراً بنكرة، متأخِّرة، منصوبة على التَّمْيِيزِ. نحو: ربَّه رجلاً أكرمت. وهذا الضَّمير يلزم الأفراد، والتَّذْكِيرِ، استغناءً بثنية تميِّزه، وجمعه، وتأنِيثه. نحو: ربَّه رجلين، وربَّه رجلاً، وربَّه امرأة. وقال الكوفِيُّونَ تشبُّهه وجمعه وتأنِيثه، فيطابق التَّمْيِيزِ. نحو: ربَّهما رجلين، وربَّهم رجلاً، وربَّها امرأة. قالوا ذلك، نقلاً عن العرب. وقال ابن عصفور: إمَّهم أجازوا ذلك قياساً... (المراي ٤٤٩).

واختلف النَّحاة في الضَّمير المجرور "ربِّ". فذهب كثير منهم إلى أنه معرفة، ولكنه اعتبر نكرة، في دخول "رب" عليه، إمَّا أشبهها في أنه غير معيَّن. وذهب آخرون إلى أنه نكرة. وهذا قول الرَّمْخَشْرِي، وابن عصفور (المراي ٤٥٠).

٣- وكذلك، رأى المبرِّد، وابن السَّراج، والفارسي، وغالبية المتأخِّرين، إلى وجوب وصف مجرورها الظَّاهر، إمَّا بمفرد، نحو: "رَبِّ رجل صالح"، وإمَّا بجملة، نحو: "رَبِّ رجل لقيته". فلقبته جملة في موضع خفض، على الصِّفَّة (المراي ٤٥٠).

ورأى الأخفش، والفرَّاء، والرَّجَّاج، وابن طاهر، وابن خروف، أنَّه لا يلزم وصف مجرورها. وهو ظاهر مذهب سيبويه، واختاره ابن عصفور، ونقله ابن هشام عن المبرِّد. واستدلَّ من لم يلتزمه بالسَّماع، مع ضعف ما علَّل به الملتزمون (المراي ٤٥٠).

٤- وكذلك، فمن خصائص "رَبِّ" عند غالبية النَّحَوِيِّينَ، أنَّها تتعلَّق بفعل ماضٍ، ولا يجوز أن تتعلَّق بفعل مضارع. فنقول: ربَّ رجل كريم لقيت؛ ولا يجوز القول: سألقى (المراي ٤٥١).

حروف الجرِّ الزائدة والشبيهة بالزائدة؛ فكان همَّ دراستنا، هو الوظيفة والأثر لهذه الحروف، أكثر من دلالاتها واختلاف النَّحَوِيِّينَ في هذه الدلالات.

^{١٠} ليس من مباحث هذه الدراسة الوقوف على استعمالات "رَبِّ" ودلالات التَّقْلِيلِ والتَّكْثِيرِ والندرة فيها؛ كما رآها النَّحَوِيُّونَ، لأنَّ ما اعتنت به هذه الدراسة، هو وظيفتها جازة زائدة؛ مثلها كمثل سائر

ورأى ابن السراج جواز كونه حالاً. وأنكر أن يكون مستقبلاً. وذهب بعض التحوّيين جواز كونه ماضياً، وحالاً، ومستقبلاً (المراي ٤٥٢).

٥- ذهب جمهور التحوّيين إلى أنّ "رب" تتعلّق بالفعل، كسائر حروف الجرّ غير الرّوائد. ورأى الرّثاني، وابن طاهر، أنّها لا تتعلّق بشيء. قال بعضهم: وتجري "رب" مع إفادتها التقليل، مجرى اللام المقويّة للتعدية، في دخولها على المفعول به (المراي ٤٥٣).

٦- من خصائص "رب" أنّها لازمة التصدير؛ فلا تتعلّق إلّا بمتأخّر عنها؛ كقولك: ربّ رجل عالم لقيت. فمحلّ المجرور بما نصب، كما يكون موضع المجرور، في قولك: يزيد مررت. وإتّما وجب تصديرها، لأنّ التقليل كالتفي، فلا يقدّم عليه ما في حيّزه (المراي ٤٥٣).

٧- من خصائصها أيضاً أنّ عاملها كثيرٌ حذفه؛ لأنّها جواب لمن قال لك: ما لقيت رجلاً عالماً. أو قدّرت أنّه يقول ذلك (المراي ٤٥٣-٤٥٤).

٨- من خصائصها أنّها قد تُحذف، ويبقى عملها. ولا يكون ذلك في غيرها، إلّا نادراً. قال ابن مالك: "يُجرّ ربّ محذوفة بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد بل أقلّ، ومع التّجرد أقلّ" (المراي ٤٥٤).

٩- قد تُراد "ما" بعد "رب" كقافة، وغير كقافة. فمثالها، كقافة، قول الشّاعر (المراي ٤٥٥):

ربما الجمال، المؤبل، فيهم ... والعناجيج، بيتهم المهار

والبيت لأبي دؤاد الإيادي. والجمال: القطيع من الإبل مع رعاتها والمؤبل: المعد للقبية. يقال: إبل مؤبلة، إذا كانت للقبية

والصناجيج: جياذ الخيل. والمهار: جمع مهر. ومثالها، غير كقافة، قول الشّاعر (المراي ٤٥٦):

"ربما ضربة، بسيف، صقيل ... بين بصرى، وطعنة، نجلاء"

"واعلم أنّ مذهب المرّد، ومن وافقه، أنّ "رب" إذا كُفّت "بما"، جاز أن يليها الجملتان: الاسميّة، والفعليّة. فالاسمية كالبيت السابق. والفعليّة كقوله تعالى: ﴿رَبِّمَا يَؤُدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [سورة الحجر: ٢]. وإلى هذا ذهب الرّمحشري. وذهب سيبويه، فيما نقل بعضهم عنه، إلى أنّ "رب" إذا كُفّت بما لا يليها إلّا الجملة الفعليّة، قيل: وهو مذهب الجمهور. وتأولوا البيت المتقدّم على أنّ "ما" نكرة موصوفة، والاسم المرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف، والجملة صفة "ما". على هذا تأوله الفارسي، وابن عصفور. قال ابن مالك: والصّحيح أنّ "ما" في البيت زائدة كقافة، هيأت "رب" للدخول على الجملة الاسميّة، كما هيأتها للدخول على الفعليّة" (المراي ٤٥٦).

١٠- إذا وقع الفعل المضارع بعد "ربّما" حوّلت معناه ماضياً؛ نحو: ربّما يقوم زيد؛ أي: ربّما قام زيد (المراي ٤٥٦-٤٥٧).

* واو رُبّ

وقف التحوّيون على "واو رُبّ"، فأمعنوا في سبب الآراء حولها؛ آراء اختلفت أحياناً، ثمّ اختلفت أخرى. رأى المرّد والكوفيّون عامّة، أنّ "واو رُبّ" هي حرف جرّ؛ لأنّها نابت عن ربّ؛ ويرى الخليل أنّ رُبّ قد تضمّر، فتنوب واوها عنها: -

"وعانيه كالمسك طاب نسيمها ... تلجلج منها حين يشربها
الفضل

كَانَ الْفَتْحُ يَوْمًا وَقَدْ ذَهَبَتْ بِهِ ... مَذَاهِبُهُ يَلْفِي وَلَيْسَ لَهُ
أصل^{١١}

مَعْنَاهُ وَرَبِّ عَانِيَةَ فَأَضْمَرَ رَبَّ وَاکْتَفَى بِالْوَاوِ (الفراهيدي الجمل
في النحو ٣٠٤) وهذا يعني بالضرورة، أنّ واو ربّ، هي حرف
جرّ زائد.

رابعاً - حرف الاستثناء إذا حَفِضَ: وهذه الحروف هي "خلا
وعدا وحاشا"، تأتي خافضة، على أنّها حروف جرّ؛ وتأتي
متعدّية على أنّها أفعال ماضية (ابن هشام مغني اللبيب ٥٧٥؛
المرادي ٤٣٦-٤٣٨، ٤٦١، ٥٥٨-٥٦٨):

خلا: تأتي "خلا" لفظاً مشتركاً؛ يكون حرف جرّ، وفعلاً
متعدّياً. وفي الحالين، هي أداة استثناء. أمّا إذا كانت حرفاً؛ فإنّها
تجرّ الاسم المستثنى بها؛ نحو: قام القوم خلا زيد؛ وأمّا إذا كانت
فعلاً، فإنّها تنصب الاسم المستثنى بها؛ نحو: قام القوم خلا زيداً.
أمّا خلا الجارّة؛ فإذا استثنى بها ضمير المتكلم، فلا نستعمل معها
نون الوقاية؛ فيقال في "خلا" الجارّة: خلالي؛ ويقال في "خلا"
المتعدّية: "خلاني" (المرادي ٤٣٦).

وإذا سُبقت بما المصدرية، فيتعيّن أن تكون فعلاً
متعدّياً؛ نحو: "قام القوم ما خلا زيداً". واعتبرت خلا هنا فعلاً،
لأنّ ما المصدرية لا تتصل بحرف الجرّ، بل تتصل بالفعل. وأمّا
"ما" المصدرية فتوصل بفعل متصرف غير أمر، وأكثر ما يكون
ماضياً كقوله تعالى (وضاقت عليكم الأرض بما رحبت) وكقول
الشاعر (ابن مالك شرح تسهيل الفوائد ١: ٢٢٥):

يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي ... وَكَانَ ذَهَابُهَا لَهُ ذَهَابًا

رأى الجرمي، والكسائي، والفارسي في كتابه
"الشّعراء"، وكذلك الرّبيعي، أنّ الجرّ بما جائز بعد ما؛ فتكون ما

في هذه الحال زائدة، وليست مصدرية؛ وتكون "خلا" حرف
جرّ. وقال بعض النّحاة: إنّ الجرمي يخفض بها، ويجعل ما زائدة،
دخولها كخروجها. فإن كان ذلك قياساً منه فهو فاسد، لأنّ ما
لا تكون زائدة أول الكلام. لأنّها ضد الاعتناء الذي قدمت له.
وإن كان يحكي ذلك، عن العرب، فهو من الشّدوذ بحيث لا
يقاس عليه.

"واعلم أنّ خلا إذا جرت ففيها خلاف. فقيل: هي
في موضع نصب، عن تمام الكلام. وقيل: تتعلق بالفعل، أو
معنى الفعل، كسائر حروف الجر غير الزوائد، وما في حكم
الزوائد. وإذا نصبت فاختلفت في جملتها: هل لها محلّ أم لا؟
أجاز السيرافي أن تكون في موضع نصب على الحال، كأنك
قلت: خالين زيداً. وأجاز أيضاً ألا يكون لها موضع من
الإعراب، وإن كانت مفتقرة، من حيث المعنى، إلى ما قبلها، من
حيث كان معناها معنى إلّا. قال ابن عصفور: وهو الصحيح
وإذا دخلت عليها ما المصدرية فإنّ ما والفعل في موضع نصب،
بلا خلاف. ولكن اختلف التّحويّون في علّة انتصابه، فقيل:
هو مصدر موضوع موضع الحال، كما يجوز ذلك في المصدر
الصّريح. وهذا قول السيرافي. وذهب ابن خروف إلى أنّ انتصابه
على الاستثناء، كانتصاب غير في قولك: قام القوم غير زيد.
وقيل: منصوب على الظرف، وما مصدرية ظرفية. أي: وقت
خلوّهم. ودخله معنى الاستثناء" (المرادي ٤٣٧-٤٣٨).

عدا: يذهب التّحويّون إلى أنّ "عدا" هي مثل "خلا" معنّى
وحكماً؛ فهي تأتي لفظاً مشتركاً؛ حرف جرّ أو فعلاً متعدّياً، إن
لم تدخل عليها ما المصدرية؛ أمّا إذا دخلت عليها ما المصدرية؛
فإنّها تصبح فعلاً متعدّياً. فيقال: "قام القوم عدا زيداً" أو "قام

* الخلاصة والاستنتاجات

بيّنت الدراسة أنّ تعلق الجرّ والمجرور بعامل لا بُدّ منه؛ ما دام حرف الجرّ أصلياً. أمّا إذا كان حرف الجرّ زائداً محضاً؛ أو شبيهاً بالزائد، فإنهما لا يتعلّقان بالعامل. وقد تناولت الدراسة، مبحث التعلّق، بلمحة سريعة، في المسألة الأولى. ثمّ تناولت المسألة الثانية، وهي حروف الجرّ الزائدة زيادة محضة؛ وهي؛ من والباء، واللام، والكاف، وبيّنت مواضعها وأحكام الاسم المجرور بعدها، وما اختلف فيه النحويّون، وما اتفقوا عليه. ثمّ تناولت المسألة الثالثة، وهي حروف الجرّ الشبيهة بالزائدة؛ وهي؛ ربّ، ولعلّ، ولولا، وأدوات الاستثناء: خلا وعدا وحاشا إذا جرّت، وبيّنت مواضعها وأحكام الاسم المجرور بعدها، وما اختلف فيه النحويّون، وما اتفقوا عليه. ثمّ بيّنت في المسألتين الثانية والثالثة، أنّ حروف الجرّ الزائدة، وحروف الجرّ الشبيهة بالزائدة لا تتعلّق.

ومن أهمّ ما استنتجه الباحث في هذه الدراسة، ما يلي:

- ١- ليس هنالك فرق في طرح قضية التعلّق، وأحكام حروف الجرّ الزائدة أو شبه الزائدة، بين النحويّين القدماء، إلّا فيما اختلفوا فيه. فمعظم ما يطرحونه متشابه، إلى حدّ المماثلة.
- ٢- ليس هنالك فرق يُذكر، بين طرح النحاة القدماء، والدّارسين المعاصرين، حول طرح ما يتعلّق بظاهرة الجرّ.
- ٣- ليس هنالك دراسات شاملة لموضوع التعلّق؛ على الرّغم من كون دراسات ظاهرة الجرّ، وحروف الجرّ بضروبها الثلاثة - قديماً وحديثاً - ظاهرة فاشية جداً.

القوم عدا زيداً". أمّا إذا سُبقت بما المصدرية، فيجب أن تكون فعلاً. والترم سيبويه فعلية "عدا"؛ غير أنّ غيره من الأئمّة، قالوا بحرفيتها، فوجب قبول ذلك. أمّا أحكامها، فهي تماماً كأحكام خلا، كما تقدّم (المراي ٤٦١).

حاشا: حاشى التي للاستثناء، فيها لغتان: "حاشى" بإثبات الألفين؛ وحشى بحدف الألف الأولى. وكذلك، فيها مسائل كثيرة، كاعتبارها فعلاً أو اسماً أو حرفاً؛ لكنّ ما يعيننا في هذه الدراسة، هو كونها حرف استثناء خافض زائد. وهي في هذا مثل "خلا" و "عدا":

"... حرف الإستثناء وهو خلا وعدا وحاشا إذا خفضن فإنهنّ لتنحية الفعل عمّا دخلن عليه كما أن إلّا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم ولو صحّ أن يُقال إنّها متعلّقة لصحّ ذلك في إلّا وإنّما خفض بمن المُستثنى ولم ينصب كالمستثنى بلّالاً لئلا يزول الفرق بينهنّ أفعالاً وأحرفاً" (ابن هشام مغني اللبيب ٥٧٦).

* خلاصة القول في حروف الجرّ شبه الزائدة:

لقد بيّنت الأمثلة، والشواهد، والآراء التي عمدت إليها دراستنا هذه، أنّ حروف الجرّ الشبيهة بالزائدة، قد أتت بمعنى جديد، غير معنى السياق الأصلي؛ في حين وقفت وظيفة حروف الجرّ الزائدة على توكيد المعنى السياقي الأصلي فقط. ثمّ إنّ هذه الدراسة بيّنت أنّ حروف الجرّ الشبيهة بالزائدة، تشترك مع حروف الجرّ الزائدة، بأمرين: الأول، أنّ كليهما يجرّان الاسم لفظاً، غير أنّ إعرابه يكون إعراباً محلياً، والثاني، أنّ كليهما لا يتعلّقان مع مجروريهما بتعلّق.

٤- أحياناً، يكون نقاش النحويين بين ائتلاف واختلاف، واتفاق وخلاف، زائداً في كثير من المواضع؛ إذ يشغل عقول الدارسين بقضايا متفق عليها، بجملة أحكامها وأوصافها؛ لكن الاختلاف فيها شكلي غير جوهري.

٥- وفق ما رأى الباحث؛ فإن هنالك ضرورة ملحّة، لإعداد دراساتٍ مستفيضة، تتناول موضوع التعلّق، من وجهة نظرٍ حداثة، تنبني وفق الإرث والتراث؛ وتتطع إلى تجديد معاصر؛ فتجمع بين أصالة القديم، وتطور الحديث.

* المراجع

القرآن الكريم

أحمد، إيمان عبد الله محمد. "البنى الاستعمالية المتعددة في الجر وتأثيرها في دلالة السياق". مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مج ٢، ع ٤٤، ٢٠٢٢، ص ١٤٠-١٦٤.

الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة. معاني القرآن. تحقيق هدى قرعة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٠.

الأصبهاني، إسماعيل بن محمد. إعراب القرآن، ١٩٩٩.

الأنباري، عبد الرحمن أبو البركات. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيّين. المكتبة العصرية، ٢٠٠٣.

الأنصاري، حسان بن ثابت. الديوان. الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٩٩٤.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. خزنة الأدب ولبّ لباب لسان العرب. تحقيق عبد السلام محمّد هارون، الطبعة الرابعة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٧.

ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري. الكافية في علم النحو. تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠١٠.

حسن، عبّاس. النحو الوافي، الطبعة الخامسة عشرة، دار المعارف، (د. ت.).

درويش، محيي الدين. إعراب القرآن وبيانه. الطبعة الرابعة، حمص ودمشق وبيروت، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، ودار اليمامة، ودار ابن كثير، ١٤١٥ هـ.

دعاس، أحمد عبيد، وحميدان، أحمد محمّد، والقاسم، إسماعيل محمود. (1425هـ). إعراب القرآن الكريم. الطبعة الأولى، دمشق: دار المنير ودار الفارابي، ١٤٢٥ هـ.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل. معاني القرآن وإعرابه. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٨.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر. البرهان في علوم القرآن. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه K ١٩٥٧.

الزمرشيري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧ هـ.

زين العابدين، بابكر التور. "حرف الجرّ الزائد والتشبيه بالزائد: دراسة نحوية". مجلة العلوم والثقافة، قسم اللغة العربية، كلية اللغات، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مج ٩، ع ٢٤، ٢٠٠٨، ص ١-١٣.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. التبيان في إعراب القرآن. تحقيق علي محمد الجاوي، د.ت.

الفراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد. معاني القرآن. تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. الجمل في النحو. تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٥.

القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله. إيضاح شواهد الإيضاح. تحقيق محمد بن حمود الدّعجاني، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٧.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله. شرح تسهيل الفوائد. تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت، عالم الكتب، د.ت.

المرادي، حسن بن القاسم. الجنى الداني في حروف المعاني. تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٢.

التّجار، محمد عبد العزيز. ضياء السّالك إلى أوضح المسالك. بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٩.

ابن هشام، جمال الدين. مغني اللبيب عن كتب الأعراب. تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله، الطبعة السادسة، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل. الأصول في النحو. تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، د.ت.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب. تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٨.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. شرح شواهد المغني. لجنة التراث العربي، ١٩٦٦.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. الإتقان في علوم القرآن. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق عبد الحميد هندراوي، مصر، المكتبة التوفيقية، د.ت.

ابن الصّائغ، محمد بن حسن. اللّمحة في شرح الملحة. تحقيق بن سالم الصّاعدي، المدينة المنورة، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، ٢٠٠٤.

صافي، محمود. الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه. الطبعة الثالثة، دمشق، بيروت: دار الرشيد ومؤسسة الإيمان، ١٩٩٥.

ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي. اللباب في علوم الكتاب. تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨.

العسكري، أبو هلال. الوجوه والنظائر. تحقيق محمد عثمان، القاهرة، مكتبة الثقافة الدّينيّة، ٢٠٠٧.

ابن هشام، جمال الدين. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي. (٢٠٠١م)،
شرح المفصل، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١.